

تهاوي الطبقة الوسطى في مصر.. تراجع دخل 65% من الأسر المصرية



تراجع دخل 65% من الأسر المصرية التي يزيد دخلها على 5 آلاف دولار (نحو 155 ألف جنيه) سنوياً، وفقاً لتقديرات دولية حديثة للاقتصاد المصري.

وقدرت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، أن عدد الأسر التي سيزيد دخلها المتاح للاستهلاك على 5 آلاف دولار سنوياً (بمعدل نحو 13 ألف جنيه شهرياً) سينخفض من 34.2% من الأسر في 2022 إلى 12.1% من إجمالي الأسر في 2023، وبترجع بلغت نسبته 65%.

كذلك تراجعت نسبة الأسر التي يصل دخلها المتاح للاستهلاك لأكثر من 10 آلاف دولار (نحو 26 ألف جنيه شهرياً) من 4.5% عام 2022 إلى 1.6% في عام 2023، وبترجع أيضاً بلغ نحو 65%.

وهذه الحسابات تأتي وفقاً لسعر الصرف الرسمي للعملة المحلية، حيث يدور سعر الدولار حول 30.95 جنيهاً، بينما يرتفع في السوق السوداء (الموازية) إلى نحو 45 جنيهاً، ما يرفع من نسبة الأسر التي سيتراجع دخلها عن 5 آلاف دولار.

وأكدت الوكالة، وفقاً لصحيفة "البورصة" الاقتصادية المحلية التي نشرت التقرير اليوم، أن الانخفاض الكبير يشير إلى حجم التضخم المرتفع وارتفاع تكلفة الغذاء.

وارتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في سبتمبر/ أيلول الماضي إلى 40.3%، مقابل 15% في الشهر المماثل من العام الماضي، و39.7% خلال أغسطس/ آب الماضي، و38.2% في يوليو/ تموز.

كذلك ارتفع المعدل في المدن المصرية إلى 38%، مقابل 37.4% في أغسطس، و36.5% في يوليو.

وارتفع معدل تضخم أسعار الغذاء السنوي إلى 74.5% في سبتمبر/ أيلول، مقابل 71.9% في أغسطس/ آب، وكان السبب الرئيسي لارتفاع التضخم.

وأشارت الوكالة إلى أن الوضع سيتحسن على المدى المتوسط لتعاود النسبة الارتفاع إلى 4% في عام 2027.

وقدرت الوكالة أن يصل الإنفاق الأسرى الحقيقي إلى 1.91 تريليون جنيه في 2023، على أن يرتفع إلى 1.92 في 2024، متوقعة نموّه بمعدل 3.5% على أساس سنوي، ليصل إلى 2.2 تريليون جنيه في عام 2027.

وقالت إن القطاع الاستهلاكي في مصر يواجه ضغوطاً؛ بسبب معدلات التضخم المرتفعة، والسياسة النقدية، ما يزيد من تكاليف الاقتراض للمستهلكين.

ونوهت "فيتش" بأنه بأسعار السوق من المتوقع أن يصل الإنفاق الاستهلاكي إلى 9 تريليونات جنيه في عام 2023، مقابل 6.5 تريليونات جنيه في 2022.

ورجحت أن يبلغ متوسط دخل الأسرة في مصر 112 ألف جنيه سنوياً عام 2023 (نحو 9.3 آلاف جنيه شهرياً) و132 ألف جنيه في عام 2024، مقابل 91 ألف جنيه في عام 2022. ومن المتوقع أن تستمر بالصعود حتى 177 ألف جنيه في عام 2027.